المقدمة

يُعد تقرير مراقب الدولة الموجود على طاولة الكنيست اليوم نشرا إضافيا في سلسلة التقارير التي تتناول الهجوم الإرهابي القاتل في سمحات توراة، السابع من أكتوبر 2023، وفي حرب السيوف الحديدية، ويشمل التقرير نتائج الرقابة بخصوص اجراءات الحكم المركزي والحكم المحلي لإخلاء السكان واستيعابهم.

منذ قيامها، تتعرض دولة اسرائيل لتهديدات أمنية من قبل الدول المُعادية والمنظمات الإرهابية. توجب التهديدات الأمنية والكوارث الطبيعية التي حدثت أو من المتوقع أن تحدث إخلاء السكان من مناطق الخطر. عندما بدأت تتضح شدة الهجوم الإرهابي الذي قامت به منظمة حماس خلال السابع من أكتوبر، وأصبح من الواضح أن هناك حاجة الى إخلاء السكان العاجل تحت النيران من قبل قوات جيش الدفاع الاسرائيلي، ونظرا الى القتال الذي حصل أيضا في الحدود الشمالية، قررت الدولة خلال الشهر الأول للقتال وبشكل استباقي إخلاء السكان الذين يسكنون بمحاذاة الحدود في الجنوب والشمال واستيعابهم في الفنادق، من أجل حماية هؤلاء السكان وإنقاذ الحياة في مناطق الخطر. علاوة على ذلك، خوفا من الإصابة تم إخلاء سكان إضافيين من تلقاء أنفسهم. في الواقع، تم إخلاء 210,000 مواطن من البلدات الشمالية والجنوبية خلال الأشهر الثلاثة الأولى بعد السابع من أكتوبر. قامت الحكومة بإخلاء 130,000 مواطن منهم خلال الشهر الأول من الحرب في أعقاب قرارات جهاز الأمن والحكومة، وتم استيعابهم في حوالي 700 فندق في أنحاء البلاد. بلغ إجمالي المدفوعات من خزائن الدولة لتمويل مكوث من تم إخلائهم الى الفنادق، منذ اندلاع الحرب حتى نهاية يوليو/ تموز 2024- 5.26 مليار ش.ج.

في ضوء النطاق غير المسبوق لعملية الإخلاء واستيعاب مئات الآلاف من السكان في عشرات السلطات المحلية في جميع أنحاء البلاد، أجرى مكتب مراقب الدولة تدقيقًا لجوانب مختلفة للموضوع، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الصعبة التي عملت فيها الجهات المختلفة، والتحديات العديدة التي واجهتها، وعبء المسؤولية الذي تحملته كل من السلطات التي تم إخلاؤها والسلطات المستوعبة، والتفاني الكبير للعديد من الموظفين العموميين الذين عملوا لصالح النازحين، والذين تم إخلاء بعضهم من مناطق جحيم. خلال الشهر الأول من إندلاع الحرب، تجولت مع طواقم من مكتبي في بلدات خطوط المواجهة في جنوب وشمالي البلاد وفي الفنادق التي تم إخلاء المواطنين اليها، للمراقبة عن كثب وفي وقت حقيقي لكل ما يتطلب إصلاح ومعالجة عاجلة. في رسالتي لرئيس الحكومة بتاريخ- 13.11.23، التي تُفصّل الإخفاقات والفجوات الرئيسية في عمل الجبهة الداخلية المدنية وعرض صورة الوضع في ذلك الوقت، ذكرت بأن الاستعداد الحكومي لحالات الطوارئ كان من المفترض أن يكون شاملا، مُفصّلا وممارسا وجاهزًا للعمل. لكن، اتضح بالفعل خلال الجولات، ووفق المعلومات الأولية التي قام مكتبي بجمعها في بداية الحرب، بأن القاسم المشترك، الذي يتعلق بالغالبية العظمى من أوجه القصور المختلفة، هو عدم الاستعداد لحالة الطوارئ وسوء تطبيق العمليات.

استمرارا لجولاتي في الميدان، قامت عدة طواقم من مكتب مراقب الدولة بإجراء رقابة شاملة لهيئات الحكم المركزي والسلطات المحلية المعنية، والتي هدفت لفحص الطريقة التي استعدت بها المكاتب الحكومية والسلطات حتى قبل اندلاع الحرب لإخلاء السكان واستيعابهم، الإخلاء الفعلي للسكان، استيعابهم وجودة الخدمات التي حصل عليها من تم إخلائهم ومن أخلوا أنفسهم من تلقاء أنفسهم، مع التركيز على خدمات التعليم والرفاه.

عندما تقرر الحكومة إخلاء شخص من بيته لأن الدولة لا تستطيع أن توفر له الأمن المادي المطلوب من أجل مواصلة العيش به، يجب عليها أن توفر له خدمة بأعلى جودة قدر المستطاع في المكان الذي تم إخلاءه اليه بشكل لا إرادي. هذا الإلتزام صحيح أيضا للكثير من المواطنين الذي أخلوا أنفسهم من تلقاء أنفسهم والذين شعروا بخطر حقيقي على حياتهم في مكان سكنهم.

تُظهر نتائج التدقيق المتعلقة **بتعامل الحكومة المركزية مع إخلاء واستيعاب السكان** صورة قاتمة لفشل منهجي في هيئات الطوارئ، وسلطة الإخلاء، الإغاثة وضحايا الحرب وسلطة الطوارئ الوطنية في الاستعداد لاستيعاب السكان في مختلف سيناريوهات الطوارئ؛ وتقديم خدمات دون المستوى الأمثل من قبل وزارة التربية والتعليم ووزارة الرفاه الاجتماعي والخدمات الاجتماعية لأكثر الفئات ضعفاً في المجتمع الإسرائيلي، ولا سيما الأطفال والشباب المعرضين للخطر والطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة؛ وفشل وزير الداخلية والمدير العام لمكتبه في تشغيل نظام الإخلاء الإغاثة وضحايا الحرب باستيعاب النازحين بسبب الحرب؛ وعجزت الحكومة عن ترتيب التنسيق اللازم بين جميع الأطراف المعنية بإدارة مكوث النازحين والنازحين من تلقاء أنفسهم.

كشفت الرقابة **الموجهة للحكومة المحلية بخصوص إخلاء السكان واستيعابهم** عن أوجه قصور كبيرة في التنظيم والتنسيق بين مختلف الجهات. لم تلبِ خطط إخلاء السكان القطرية الاحتياجات، ولم تكن السلطات المحلية مستعدة بشكل كافٍ لإخلاء السكان والتعامل مع استيعابهم في مرافق خارج مناطقهم. لم تتبع وزارة الداخلية الإجراءات المناسبة لتحديد إجراءات منظمة ولم تكن عاملا متكاملا بالتنسيق بين السلطات. أضف الى ذلك، لم تكن السلطات المستوعبة مستعدة لاستيعاب الأشخاص الذين تم إخلاءهم، وتم الإخلاء بشكل غير منتظم، الأمر الذي أثر على الأشخاص الذين تم إخلاءهم وبالقدرة على تزويدهم بالخدمات الأساسية. لم يتم توفير الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء ومستلزمات النظافة وخدمات التعليم والرفاه بشكل منتظم ومهني، ولم تكن الإستجابة كافية. أدى غياب آليات التنسيق بين مختلف الأطراف، ونقص المعلومات المركزية، والصعوبات المالية التي تواجهها السلطات المحلية إلى الفوضى وعدم اليقين والضعف بالنسبة للأشخاص الذين تم اخلاءهم، سواء في الخدمات أو الدعم المقدم لهم خلال الأوقات الصعبة.

إن الشرط الأساسي لتوفير استجابة حكومية مناسبة لحوالي ربع مليون شخص تم إخلاءهم أو أخلوا منازلهم من تلقاء أنفسهم هو جمع المعلومات ذات الصلة عنهم وتركيزها، وإدارتها، ونقلها إلى الجهات المعنية في الوزارات الحكومية والسلطات المحلية، كل ذلك من خلال نظام معلومات محوسب. كشفت عملية الرقابة المتعلقة **بإدارة المعلومات المتعلقة بمعاملة الأشخاص الذين تم إخلاءهم خلال حرب السيوف الحديدية** عن أوجه قصور كبيرة في أنشطة النظام الحكومي لتركيز وإدارة المعلومات المتعلقة بالأشخاص الذين تم إخلاءهم أو الأشخاص الذين أخلوا منازلهم من تلقاء أنفسهم. إن العقبات التي تعترض تنفيذ الاستعداد المبكر بشأن هذا الموضوع والانتقال إلى تحديد وتنفيذ استجابة بديلة أثناء الحرب - تسببت في فشل النظام الحكومي في الشهر الأول من الحرب - أكتوبر/ تشرين الأول 2023، مما حال دون جمع وإدارة التفاصيل الديموغرافية والاحتياجات التي تؤثر على معظم الأشخاص الذين تم إخلاءهم والأشخاص الذين أخلوا من تلقاء أنفسهم. في أعقاب ذلك، خلال الأسابيع الاولى من الحرب، افتقرت المكاتب الحكومية والسلطات المحلية، المعلومات الأساسية لآداء واجباتها. سادت حالة من الفوضى في الفنادق، حيث أرسل كل مكتب ممثلين نيابة عنه لاستجواب الماكثين في الفندق حول تفاصيلهم واحتياجاتهم، دون تنسيق، مما شكّل عبئا على من تم إخلائهم ومن أخلوا أنفسهم من تلقاء نفسهم.

إن المعالجة النظامية السليمة للجبهة الداخلية تعتمد على عدة عوامل: تحديد الجهة المسؤولة عن إدارة الجبهة المدنية خلال الأوقات العادية والطارئة، والتي سيتم الاتفاق عليها بين الجهات التي تتعامل مع الجبهة الداخلية، وستُمنح سلطة ومسؤولية شاملة للتنظيم والإعداد والاستعداد، فضلاً عن تنفيذ أحداث الطوارئ؛ تنظيم مسؤولية وسلطة الجهات العاملة على التعامل مع الجبهة الداخلية وإدارتها، ولا سيما فيما يتعلق بإخلاء السكان واستيعابهم لفترة طويلة، وحتى فيما يتعلق بالتعامل مع الأشخاص الذين تم إخلاءهم ومن أخلوا أنفسهم من تلقاء نفسهم؛ وضع خطة حكومية وطنية للطوارئ، بما في ذلك تنظيم آلية ميزانية تحدد مصادر الميزانية وأولويات الميزانية لكل وزارة حكومية مسؤولة عن التعامل مع الجبهة الداخلية؛ وتنظيم وضع السلطات المحلية بشكل واضح باعتبارها حجر الأساس في التعامل مع المواطنين في حالات الطوارئ.

لقد كشف الهجوم الإرهابي الذي وقع في السابع من أكتوبر بوضوح عن الفشل في تنظيم حالات الطوارئ والاستعداد لها، وعن ثمنه الباهظ. بسبب عدم وجود تحديد واضح لمجالات المسؤولية والسلطة للجهات المعنية، وعدم تعيين جهة شاملة لضمان قيام جميع الجهات المعينة بمسؤولياتها بتعاون وثيق أثناء الأزمات الوطنية، نشأت فوضى أضرت بكل من تم إخلاءهم ومن أخلوا أنفسهم.

نشأ خلاف بين وزارة الداخلية وسلطة الطوارئ الوطنية حول مسألة المسؤولية عن الأشخاص الذين تم إخلاءهم واستيعابهم، وتسبب هذا الخلاف في فراغ إداري ونقص حاد في التنسيق. لذلك، يجب على رئيس الحكومة الاسرائيلية أن ينظم على الفور مجالات مسؤولية هذه الهيئات، بما في ذلك كل ما يتعلق بالاستعدادات لإخلاء السكان وإعداد خطط الإخلاء الوطنية، فضلاً عن إدارة نظام الاستيعاب في السلطات المحلية كإجراء استباقي.

يجب أن نؤكد، على أنه في أوقات الحرب، وخاصة عندما يكون هناك غموض فيما يتعلق بمجالات المسؤولية والسلطة وقد "تقع القضايا بين الكراسي"، على الجهات الحكومية الرائدة أن تتبنى نهجًا تشغيليًا وتنظيميًا

واسع النطاق قائمًا على القيم لقبول المسؤولية - بالتنسيق الوثيق فيما بينها - عكس النهج الضيق؛ وهذا اختبار مهم للقيادة.

سلطت حرب السيوف الحديدية الضوء مرة أخرى على الدور الحيوي للسلطات المحلية في إعداد الساحة المدنية للأحداث الطارئة وفي الاستجابة للاحتياجات المختلفة للسكان، حتى في مواجهة عمليات الإخلاء الجماعي للسكان. مع ذلك، في الوضع الحالي، تعتمد السلطات المحلية على الحكم المركزي في جوانب متنوعة، وتفتقر إلى الآليات التي تسمح لها بالتصرف بفعالية وبيقين في حالات الأزمات. من ناحية أخرى، فإن تدفق الأشخاص الذين تم إخلاؤهم لم يترك لهم خيارا سوى التعامل مع الواقع الذي فُرض عليهم، كما أظهرت الرقابة، فهمت السلطات المستوعبة حجم الموقف وشرعت في استيعاب الأشخاص الذين تم إخلاءهم بتفان ورغبة- كل سلطة بموجب قدراتها وخصائصها.

تُعدّ قضية الجبهة الداخلية قضية محورية في الأمن القومي لدولة إسرائيل، فالهجوم الإرهابي الخطير والمروّع الذي وقع في السابع من أكتوبر والحرب الطويلة التي حصدت أرواحاً كثيرة، يُلزمان الحكومة الإسرائيلية بالوفاء بمسؤوليتها، والبدء فوراً في ترتيب عملية إخلاء السكان واستيعابهم في حالات الطوارئ. في ضوء التهديد المستمر لأمن الجبهة الداخلية، ولضمان الاستعداد الأمثل للتعامل معه في الأوقات العادية والطارئة، يجب وضع لغة مشتركة لإعداد الجبهة الداخلية لأوقات الطوارئ، ويجب تنظيم مسؤولية وسلطة الجهات العاملة على إدارة الجبهة الداخلية، ولا سيما فيما يتعلق بإخلاء واستيعاب السكان لفترة طويلة، وحتى فيما يتعلق بالتعامل مع الأشخاص الذين أجلوا أنفسهم بمبادرة منهم، ويجب وضع خطة حكومية وطنية تتضمن آلية ميزانية يمكن تنفيذها في أوقات الطوارئ.

على هامش هذه الأمور، ولكن ليس على هامش الأهمية، من المناسب الإشارة إلى مساهمة المتطوعين ومنظمات المجتمع المدني في إخلاء واستيعاب الأشخاص الذين تم إخلائهم. يُعد العمل التطوعي والمشاركة الاجتماعية من الموارد الاجتماعية المهمة للمجتمع الإسرائيلي، الذي يحتاج إلى حصانة وتضامن سكاني بشكل مستمر. مع اندلاع حرب السيوف الحديدية، أظهر المجتمع الإسرائيلي مسؤولية اجتماعية كبيرة، خاصة في الأسابيع الأولى التي عقبت اندلاع الحرب. كانت منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الجمعيات غير الربحية والمنظمات المدنية العفوية بالإضافة إلى الأفراد، أول من استجاب للهجوم الإرهابي في السابع من أكتوبر، واستمرت في الاستجابة للاحتياجات المتغيرة لمختلف السكان من خلال التبرع بالمال وأنواع مختلفة من المساعدة - للضحايا وعائلاتهم، ولأفراد قوات الأمن، وللنازحين والذين يتم إخلاءهم، ولعموم الجمهور في إسرائيل.

في النهاية، أود أن أشكر موظفي مكتب مراقب الدولة في قسم الرقابة على قطاع الرعاية الاجتماعية، وقسم الرقابة في الحكم المحلي، وقسم الرقابة في الوزارات والمؤسسات الحكومية، وقسم المقر الرئيسي على عملهم الجاد في تنفيذ عمليات الفحص والرقابة بطريقة شاملة ومهنية وعادلة، وفي نشر تقارير رقابة واضحة وفعالة وذات صلة.

يجب على الجهات المعنية تصحيح أوجه القصور التي أثيرت في هذا التقرير واستخلاص العبر المطلوبة، **على أمل ألا تكون هناك حاجة لإخلاء السكان، وأن تتحقق نبوءة النبي ميخا "ويجلس كل شخص تحت كرمته وتحت تينته" (ميخا د، 4).**

متنياهو أنجلمان

مراقب الدولة
ومفوّض شكاوى الجمهور

القدس،
فبراير 2026